

فرنسا وال سعودية تسوّقان لأفكار صهيونية في لبنان



بعلم: ابراهيم الأمين...

غريب أمر أوروبا. الغرابة هي أن الأميركيين، رغم كل ما يقدّمونه للعدو، يبدون أكثر تفاعلاً مع الواقع كما هي، حتى ولو كانوا يرغبون في تغييرها لمصلحتهم. أما الأوروبيون الذين يبدون دائماً متلبّسين بالإمساك بطرف ذيل ثوب واشنطن، سائرين خلفها أزلي ذهبت، فيحاولون اقتناص أي فرصة للعب أي دور ممكن. لذلك، يكثرون من المراوح على أميركا تلتفت إليهم وتعطيهم أي نوع من الحلوي، ولو حتى لترتاح من إزعاجهم. في حالة لبنان، يمكن مراقبة الأداء الأوروبي في سلوك ثلاث دول مركبة: بريطانيا وألمانيا وفرنسا. لا يعني هذا أن بقية دول الاتحاد الأوروبي غير حاضرة، لكن فعاليتها تبقى أسيرة ما تقوم به الدول الثلاث. ومع أن البريطانيين يجدون الابتعاد عن الصورة لقناعتهم بأن أحداً لا يثق بهم فيما يواصلون تنفيذ أجندتهم، تصرّفت ألمانيا، لعقود خلت، بحياد نسبي يقيها شر الخصوم. ورغم عملها الدؤوب وفق مبدأ التكفير عن جريمة جيشهما بحق اليهود قبل ثمانين عاماً، فضّلت، لوقت طويل، عدم إقحام نفسها في مشكلة مباشرة مع الطرف العربي. لكن هذا كلّه تغيّر منذ بعض سنوات، وترجمت الفرق الأمنية والسياسية والدبلوماسية الألمانية ذلك في أنشطة تخريبية في لبنان، تستهدف، في العمق، خدمة

إسرائيل وأهدافها في لبنان، وليس أقل ما فعلته تصنيف المقاومة كتنظيم إرها بي.

أما الطامة الكبرى فهي فرنسا. رئيسها المصاب بداء النرجسية، لم يستوعب، للحظة، أن العرب عموماً يعرفون حجمه ومحدودية فعالية بلده. لكنَّ الرجل يحب اللعب مع الكبار. ورغم أن فرنسا لم تعد تملك أوراقاً كافية للجلوس على الطاولة، يقفز رئيسها المجنون من الصفوف الخلفية رافعاً يده، طالباً منحه فرصة لتولي المهمة، من دون أن يتعلّم الدرس بعد، ويقتني بأن أميركا وإسرائيل وبقية أقطاب أوروبا لا يرغبون بأي دور جدِّي لبلاده في كل المنطقة. وبدل أن تعتمد فرنسا، لمرة واحدة، إستراتيجية مختلفة، أقلَّه لامتلاك بعض عناصر القوة، ترضى دائمًا بدور ثانوي تقرره واشنطن، غالباً ما يكون هدفه الفعلي مجرّد تقطيع الوقت!

الفرنسيون مصابون بعقدة التفوّق لدى حديثهم مع أبناء مستعمراتهم السابقة. وثباتهم على هذه النزعه مردٌّ إلى قبول البعض بالدونية الدائمة في التعامل معهم. ولو أن في لبنان من أقلّ الباب في وجه هؤلاء، لكانوا ارتدعوا قليلاً. لكن، كيف يمكنك إقناع مسؤول فرنسي بوجهه نظر مختلفة، وهو يراجع في مفكّرته العدد الكبير من طلبات البلهاء والانتهاريين في لبنان للجتماع به؟ وهؤلاء هم من يغذّون الأحلام الفرنسية البائدة ويشجعون باريس على مخاطبة اللبنانيين بلغة الوصاية والتأنيب (يمكن مراجعة خطاب السفيرة السابقة آن غريو في حفل عيد بلادها الوطني). فيعدما أرسلت فرنسا، قبل أشهر، رسائل إلى «نواب الأمة» اللبنانيين تطلب منهم إرسال أجوبة مكتوبة إلى مقر السفارة الفرنسية في بيروت حول شخصية الرئيس المقرب للجمهورية في لبنان، تجاوبت غالبية نيابية ساحقة مع الطلب، وأظهرت للفرنسيين، مرة جديدة، استعداد «السياديين» تحديداً للتسلّم بالوصاية الفرنسية. والانبطاح نفسه يمارسه هؤلاء مع المؤبد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان. فالرجل الذي يركض خلف إدارات الشركات في السعودية ولا يلتقي شخصية أعلى من مستشار في الديوان الملكي، «يأخذ مجده» في لبنان، فيحطُّ، فجأة، وفي ظل حرب مجنونة تشنّها إسرائيل على فلسطين ولبنان وسوريا، ويطلب من هؤلاء النواب تنفيذ أمر مستعجل بالتمديد لقائد الجيش العماد جوزيف عون «كونه يمثل حاجة إستراتيجية لأمن أوروبا». وهو غادر بعد تلقّيه ضمانات بأن المجلس النيابي سيبحث في كيفية تنفيذ هذا «الأمر السامي».

مصلحة أوروبا التي توجب الإبقاء على العmad جوزيف عون في منصبه، لا يمكن فهمها، في هذه اللحظة، بمعزل عما يجري في لبنان والمنطقة على وقع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ولا بمعزل عن دور الغرب، خصوصاً أوروبا التي تسير خلف واشنطن، ليس مراعاة لها فقط، بل لكون السياسة الأميركيّة تتطابق في هذه اللحظة مع السردية الأوروبيّة حيال فلسطين، سيما أن قيام كيان الاحتلال جاء على يد الغرب الأوروبي الذي ذبح اليهود ونكَّل بهم وطردهم من مدنهم.

عملياً، يتضح بشكل واضح من سياق مراسلات دبلوماسية قائمة على أكثر من جبهة، أن فرنسا التي تطوع رئيسها إيمانويل ماكرون لإطلاق تحالف دولي ضد حماس شبيه بالتحالف الدولي ضد «داعش»، لم تغادر موقعها. وكل «الواقعة» التي ظهرت في موقف الرئيس الفرنسي أو مسؤولين في حكومته عن ضرورة حماية المدنيين في غزة، لا تعود كونها تردیداً للكلام السمج الذي ي قوله المسؤولون الأميركيون بعد خروجهم من اجتماعات مع الإسرائيليّين تتم خلالها المصادقة على عمليات الإبادة الجماعية في غزة.

وكما في كل مرة، يقول لنا الفرنسيون، بالفم الملآن، إن مصلحتهم في تبنّي السردية الإسرائيليّة عن الصراع مع العرب. وكل وهم ساد لدى البعض عن تعرف باريس إلى أحوالنا بصورة مختلفة في العقد الأخير، بدّه الفرنسيون اليوم في سعيهم إلى السير في مشروع ضرب المقاومة، ليس في فلسطين فحسب، بل في كل المنطقة.

في هذا السياق، يمكن وضع المساعي التي تبذلها باريس في ما يتعلق بالوضع على الحدود مع لبنان، كما ينبغي فهم الموقف من التمدّد لقائد الجيش في هذا السياق، من دون ربط الأمر حسراً بدعم ترشيحه إلى رئاسة الجمهورية، ومن دون أي محاولة لاتهام العmad عون بأنه جزء من المشروع الأميركي - الفرنسي المعادي للمقاومة، وإن كان على قائد الجيش نفسه أن يتبنّه إلى محاولات استخدامه في هذا السياق.

وبحسب ما هو متداول في أكثر من محفل، خصوصاً في الأمم المتحدة، فإن الجانب الإسرائيلي، الذي عزّز بعثته في نيويورك بنحو عشرين دبلوماسيّاً ومستشاراً عسكرياً وأمنياً وإعلامياً، وضع على جدول أعماله هناك البند الخاص بلبنان، وعدم حصر المهمة بالسردية الخاصة بفلسطين، في سياق سعي العدو الدائم، بالتحالف مع الأميركيين والأوروبيين، إلى استصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة المقاومة في فلسطين واعتبارها عملاً إرهابياً يعقب عليه القانون الدولي، وهو المشروع الذي يمنع الروس والصينيون تمريره حتى الآن.

في ما يتعلق بلبنان، استفاق العدو، فجأة، على أهمية القرار 1701، ويقدّم فريقه في الأمم المتحدة تقارير يومية عما يسميه «خروقات واسعة» للقرار يقوم بها حزب الله في تنفيذه عمليات عسكرية ضد «أراضي إسرائيل»، انطلاقاً من مناطق تخضع للقرار الدولي، مع مطالبة ليس باحترام القرار عبر منع حزب الله من العمل العسكري، بل بإدخال تعديلات تتيح لقوى الطوارئ الدولية تطبيق القرار بالقوة. وال усили نفسه يتضمّن، في جانب منه، تعزيز وجود الجيش اللبناني على طول الحدود الجنوبية (استجابة لطلب سمير جعجع!) بإرسال فرق إضافية من الجيش، مدعاومة بعتاد يكفيها لإجبار حزب الله على سحب جميع عناصره وإخلاء كل المنشآت التي تقول إسرائيل إنها تعرف أماكنها على طول الحدود، وفي كل مناطق جنوب

نهر الليطاني. ويفترض العدو أن في إمكانه تحقيق هذا الهدف من خلال حملة دبلوماسية كبيرة في مجلس الأمن.

في زيارته الأخيرة للبنان، لم يحاول المبعوث الأميركي عا موس هوكتين بحث الأمر بالطريقة الإسرائيلي، إذ إن الرجل بات يعرف وقائع لبنان، ويعرف أكثر وقائع جنوبيه. لذلك، حاول إثارة ملف الحدود البرية وإغلاق ملف الترسيم، وفق معادلة يزعم أن العدو يقبل بها، وتتضمن إخلاء كل النقاط المتنازع عليها لمصلحة لبنان، بما في ذلك الانسحاب من شمال الغجر ومواقع أساسية في مزارع شبعا المحتلة، شرط أن يتم تنفيذ الأمر على مرحلتين: إعلان لبنانية هذه الأراضي، والاتفاق على أن تتولى الأمم المتحدة الإشراف عليها عسكرياً وأمنياً وحياتها إلى حين تبلور واقع سياسي آخر.

وقد سمع هوكتين من مسؤولين رسميين في لبنان، ورسائل غير مباشرة من حزب الله، بأن هذا الملف ليس مطروحاً للنقاش الآن، وأن كل الأمور مجمدة إلى ما بعد وقف العدوان على غزة، كما فهم بأن المقاومة أصبحت أكثر تشدداً حيال دور سلاحها في ضوء العدوان الإسرائيلي على غزة والتهديدات الإسرائيلية اليومية للبنان.

أما الجانب الفرنسي، فيتصرف على أساس أن في إمكانه إنجاز المهمة، وهو يعمل بالتنسيق مع الأميركيين، ومع دول عربية، لصياغة تصور سياسي للأزمة اللبنانية، ينطلق من ضرورة أن يكون الوضع في الجنوب آمناً بشكل كبير ومستدام، وأن هذا يتحقق بخطوات عملية على الأرض أساساً التطبيق الحرفي للقرار 1701، وانتخاب رئيس للجمهورية، والاتفاق على تشكيل حكومة تتولى، تحت إشراف دولي، عملية إعادة بناء المؤسسات والاقتصاد. ويردد الفرنسيون والأميركيون، أنه في حال سار اللبنانيون في هذا الحل، فإن الغرب وعواصم عربية، في مقدمتها الرياض، سيمولون برنامج دعم كبير للاقتصاد اللبناني.

فور وصول لودريان إلى بيروت، بدا سريعاً أن الرجل ليس مهتماً بمعاودة البحث في ملف رئاسة الجمهورية، بل كرر في أكثر من لقاء أن المعطيات تشير إلى صعوبة التوافق سريعاً على اسم الرئيس، لكنه في تحديد هدف الزيارة، التي جاءت بالتنسيق الأكيد مع السعودية، وهو أنه في ظل تعذر انتخاب رئيس جديد، وفي ظل الوضع الأمني القائم ربطاً بما يجري في المنطقة، فإن «أوروبا» تنظر إلى منها القومي، وترى حاجة إلى الإبقاء على العماد عون في منصبه قائداً للجيش». ولم يكن لودريان يشك، للحظة واحدة، بأن في لبنان من سيطلب منه عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية. ورغم أنه سمع كلاماً صريحاً في هذا المجال من النائب جبران باسيل، إلا أنه ردّ، في لقاءات غير معلنة، أنه سمع نقاشاً ولمس تفاعلاً من آخرين، ولم يجد معارضة للفكرة.

مرة أخرى، ليست المشكلة في طريقة تفكير فرنسا وأوروبا الاستعمارية، بل في طريقة تعاملنا كلبنانيين مع من يخدمون العدو كل الوقت، ويريدون العودة بنا إلى أيام استعمارهم لبلادنا. وربما آن الأوان لإغفال الأبواب بقوة في وجوه ممثّلي هذه القارة القدرة... إلى الأبد!

إعلام إسرائيل: مفاوضات لسحب قوة الرضوان:

التحرك الفرنسي الأخير لم يأت بعيداً من التنسيق مع العدو. وقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي إيدي كوهين، صراحة، أنه أجرى اتصالات مع باريس وعواصم أوروبية بشأن الحدود مع لبنان، وكشفت وسائل إعلام العدو عن جانب من هذه الاتصالات. فقد أشار تقرير للقناة 12 الإسرائيلية إلى «مفاوضات خلف الكواليس بين دول عدة بهدف إبعاد قوات حزب الله عن الحدود الإسرائيلية - اللبنانيّة»، وأوضح أن الدول المشاركة في هذه المفاوضات هي الولايات المتحدة وفرنسا ودول عربية (السعودية والإمارات)، سعياً لضمانأمن البلدان والمستوطنات الإسرائيلية على طول الحدود مع جنوب لبنان.

وبحسب إعلام العدو فإن «أبرز النقاط المتدوّلة هي دفع قوات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، وإدخال قوة دولية إلى منطقتي مزارع شبعا وشمال قرية الغجر، وقبول تعين رئيس جديد للبنان». ولفت التقرير إلى «أن هذه الصيغة طُرحت سابقاً من قبل ممثلي دولة الإمارات العربية المتحدة، لكنها لم تتقّدم»، لينتهي إلى أن المحادثات «لا تعني أن إسرائيل موافقة على هذا الحل المطروح من قبل الدول المنخرطة فيها».

وكتب ناحوم برنبياع في «يديعوت أحرونوت» أنه «نشأ في الجبهة الشمالية احتمال ما لاتفاق، بوساطة الأميركيين والفرنسيين. فالحكومة اللبنانية ستُرشى بمثال دولي، وسيوافق حزب الله على ما يسميه وزراء في إسرائيل "قرار 1701 خفي"، أي صيغة مقلّمة لقرار مجلس الأمن الذي أنهى حرب لبنان الثانية». ومن دون تحديد مصادره، قال الصحافي نفسه إن حزب الله «يافق ظاهراً على سحب قوة الرضوان إلى ما وراء الليطاني، وعلى عدم إعادة بناء أبراج الرصد والاستحكامات التي دمرها الجيش الإسرائيلي على الحدود، وأن وزير الدفاع يؤاف غالانت يطالب أيضاً باستئناف طلعات سلاح الجو في أجواء لبنان».